

Distr.: General  
28 February 2024  
Arabic  
Original: English

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي



## لجنة البرنامج والتنسيق

الدورة الرابعة والستون

الدورة التنظيمية، 1 نيسان/أبريل 2024

الدورة الموضوعية، 13 أيار/مايو - 14 حزيران/يونيه 2024

البند 3 (ج) من جدول الأعمال المؤقت \*

المسائل البرنامجية: التقييم

## الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات المتعلقة بالتقييم البرنامجي لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

### تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية

#### موجز

يُقدّم هذا التقرير لمكتب خدمات الرقابة الداخلية، الذي أعدته شعبة التفتيش والتقييم، وفقاً للقرار الذي اتخذته لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الثانية والعشرين لاستعراض تنفيذ توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية بعد ثلاث سنوات من قرار اللجنة إقرارها (انظر A/37/38، الفقرة 362). ويحدّد هذا الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات مدى تنفيذ التوصيات المنبثقة عن تقييم مكتب خدمات الرقابة الداخلية لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (E/AC.51/2021/5).

وأوصت اللجنة، في ختام دورتها الحادية والستين، بأن تقرر الجمعية العامة جميع التوصيات الخمس الواردة في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية. وخلص الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات إلى أن الإدارة قد نفذت جميع التوصيات الخمس، وأن ثمة أدلة على ترتب نتائج إيجابية على تنفيذها.

وقد تطرقت التوصية 1 إلى حاجة الإدارة إلى مواصلة تعزيز خططها الاستراتيجية من أجل تغطية الأنشطة الرئيسية التي تضطلع بها الإدارة على مستوى البرامج الفرعية، بما في ذلك تحديد فرص العمل المشترك في جميع شعب الإدارة وتحديد نقاط عمل لدعم النهج التكاملية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ودعم أوجه الترابط بين المجالات الوظيفية للإدارة. واستجابة للتوصية، تضمنت الخطة الاستراتيجية ستة



مجالات عمل ستظل محور تركيز جهود الإدارة حتى عام 2028. وساعدت استراتيجية الإدارة وخطتها للتواصل، والمبادئ التوجيهية لمجلس التحرير في التنسيق بين عمل الشعب. وتمت موافقة أطر النتائج، بما في ذلك الوحدة البرمجية لتطبيق الإدارة الاستراتيجية، مع الخطة الاستراتيجية. واعتبر مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن هذه التوصية قد نفذت.

وركزت التوصية 2 على زيادة الاستفادة من مبادئ الفريق الأساسي للجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية من أجل دعم خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ومن خلال الاستفادة من الفرص الناشئة، شجعت الإدارة جهود الفريق الأساسي حول التحضير للعمليات الحكومية الدولية الرئيسية. وأسفر التنسيق المعزز عن مزيد من التعاون بشأن التحضير للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، وعمليات تمويل التنمية، وعمل فريق الاستجابة للآزمات العالمية المعني بالغذاء والطاقة والتمويل. واعتبر مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن هذه التوصية قد نفذت.

وفي التوصية 3، طلب مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى الإدارة أن تنفذ بالكامل الخطوات المحددة في استراتيجيتها لتنمية القدرات، مع متطلبات إضافية متعلقة بتعزيز نظام الرصد والتقييم، وزيادة تغطية التقييمات، وكفالة الاستعانة بالدروس المستفادة من التقييمات والاستعراضات في تخطيط المشاريع وتصميمها. واستجابة لذلك، استكملت الإدارة توجيهاتها المتعلقة بالتقييم، وأنشأت الفريق الاستشاري التقني، ثم كلفته بعد ذلك بإدماج الدروس المستفادة في تخطيطها. واعتبر مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن هذه التوصية قد نفذت.

وركزت التوصية 4 على تقييم تعميم المنشورات وفائدتها. واستجابة للتوصية، التي أيدتها أيضا توصيات صادرة عن تقييم داخلي، اتخذت الإدارة عدة خطوات، بما في ذلك وضع فهرس جديد للمنشورات، واستحداث دراسة استقصائية للمستخدمين مصاحبة لتنزيل المنشورات، ووضع خطة اتصال لكل منشور رئيسي. وصُنِفَت البيانات المتعلقة بالفائدة ونطاق التوزيع حسب الشعبة والمنشور وجرى نشرها دوريا من خلال تقرير رصد الاتصالات وتقرير الرصد الخاص بالإدارة. واعتبر مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن هذه التوصية قد نفذت.

وفي التوصية 5، دعا مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى وضع خطط عمل أفضل لتنفيذ الإصلاح التنظيمي، ولا سيما فيما يتعلق بدعم الإدارة لنظام المنسقين المقيمين، ودورها في مجال القيادة الفكرية، ووضوح دور شبكة الاقتصاديين التابعين للأمم المتحدة، وتتبع إصلاح الإدارة والإبلاغ عنه. واستجابة لذلك، حسنت الإدارة مبادئها التوجيهية لنظام المنسقين المقيمين، ووضّحت عرض المساعدة الذي تقدّمه من أجل التحليلات القطرية المشتركة وأطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، وحددت بقدر أكبر دور الشبكة من خلال المراسلات. ونفذت أيضا توصيات منبثقة عن تقييم داخلي للقيادة الفكرية ركز على عملها التحليلي، الذي يهدف إلى تعزيز الاتساق الداخلي والتنسيق الخارجي ونشر المنتجات. واعتبر مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن هذه التوصية قد نفذت.

## أولاً - مقدمة

- 1 - نظرت لجنة البرنامج والتنسيق، في دورتها الحادية والستين المعقودة في عام 2021، في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية، الذي أعدته شعبة التفتيش والتقييم، عن تقييم برامج إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (E/AC.51/2021/5)<sup>(1)</sup>.
- 2 - وأعربت اللجنة عن تقديرها للتقرير والتوصيات المقدمة فيه وأوصت بأن تؤيد الجمعية العامة التوصيات الواردة في الفقرة 659 من تقريرها (A/76/16).
- 3 - ويصدر هذا التقرير عملاً باستعراض للتوصيات يجري كل ثلاث سنوات والقصد منه دراسة حالة تنفيذ التوصيات الخمس الواردة في التقييم الذي أقرته اللجنة. وتناول مكتب خدمات الرقابة الداخلية في الاستعراض أيضاً، حيثما أمكن، مدى إسهام تنفيذ التوصيات في التغييرات البرنامجية. وثمة أدلة قوية على تحقق نتائج إيجابية ملموسة بفضل تنفيذ التوصيات.
- 4 - وشملت المنهجية المتبعة في الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات ما يلي:
  - (أ) استعراض وتحليل التقارير المرحلية التي تُعد كل سنتين عن حالة التوصيات والتي يتم رصدها من خلال قاعدة البيانات الخاصة بتوصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية؛
  - (ب) تحليل المعلومات والوثائق والتقارير ذات الصلة الواردة من الإدارة فيما يتصل بالتوصيات؛
  - (ج) إجراء مقابلات عن بعد مع عينة مختارة من موظفي الإدارة.
- 5 - ويتضمن التقرير التعليقات التي وردت من الإدارة أثناء عملية الصياغة. وقد أُطلعت الإدارة على الصيغة النهائية لمشروع التقرير لإبداء تعليقاتها الرسمية عليه، وترد تلك التعليقات في المرفق. ويعرب مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقديره لما أبدته الإدارة من تعاون في إعداد هذا التقرير.

## ثانياً - النتائج

### التوصية 1

#### التخطيط الاستراتيجي

- 6 - فيما يلي نص التوصية 1:

ينبغي أن تواصل الإدارة، بالبناء على التحسينات التي أدخلتها وضمن حدود ولايتها، تعزيز خطتها الاستراتيجية السنوية الحالية من أجل تغطية الأنشطة الرئيسية التي تضطلع بها الإدارة على مستوى البرامج الفرعية. وبالإضافة إلى تحديد أنشطة البرامج الفرعية ونواتجها ونتائجها من أجل تعيين أولويات الإدارة، ينبغي أن تتضمن وثيقة التخطيط الاستراتيجي المعزز تحديد:

(1) أصدر مكتب خدمات الرقابة الداخلية تقرير تقييم لمدير البرامج في حزيران/يونيه 2020 (الوثيقة IED-19-015) قبل تجهيزه كنقير للجنة البرنامج والتنسيق. وفي ذلك الوقت، قبلت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التوصيات وبدأت في تنفيذها.

- (أ) فرص ملموسة إضافية للتخطيط المشترك للعمل في جميع شعب الإدارة على مستوى الأنشطة/النواتج، بما في ذلك دعم النواتج المشتركة والنتائج المتوقعة؛
- (ب) نقاط عمل ذات أولوية عالية للسنة المقبلة، بالتشاور مع البرامج الفرعية واللجان الاقتصادية الإقليمية وكيانات الأمم المتحدة الأخرى، بما في ذلك دعم النهج التكاملية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على نطاق الأبعاد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ووضع خطة لتقاسم تلك المعلومات بصورة منهجية مع اللجان الاقتصادية الإقليمية وغيرها من كيانات الأمم المتحدة؛
- (ج) نقاط عمل ذات أولوية عالية للسنة المقبلة لدعم أوجه الترابط بين المجالات الوظيفية للإدارة.

مؤشر الإنجاز: خطة استراتيجية معززة تتضمن البنود من (أ) إلى (ج) الواردة أعلاه.

#### تحديد فرص إضافية للتخطيط المشترك للعمل

- 7 - استجابة للجزء الأول من هذه التوصية، عززت دائرة التخطيط الاستراتيجي والاتصالات التابعة لمكتب وكيل الأمين العام عملية التخطيط الاستراتيجي من خلال تجديد طريقة تنفيذ استبيان سنوي أجابت عليه جميع الشعب والمكاتب الفنية التابعة للإدارة. وانبثقت عن الاستبيان مجموعة من الأولويات الاستراتيجية التي تناولها كبار المديرين في اجتماع سنوي لتطرح الأفكار. ونتج عن ذلك الاجتماع تحديد مجالات عمل ذات أولوية للإدارة، أدمجت فيما بعد في خطة عمل سنوية تتماشى مع السرديات المتعلقة بالأهداف والاستراتيجية والنتائج في الخطة البرنامجية والميزانية المقترحتين للإدارة.
- 8 - ومن خلال الخطة الاستراتيجية، عَممت الإدارة دعمها لأهداف التنمية المستدامة في مجالات العمل المحددة لخطة العمل. وبالنسبة لعام 2024<sup>(2)</sup>، شملت مجالات العمل هذه ما يلي:
- (أ) التعجيل بوتيرة العمل بشأن أهداف التنمية المستدامة وتعزيز العمل المتعدد الأطراف؛
- (ب) ضمان توافر التمويل المستدام للتعافي من الجائحة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛
- (ج) تسخير البيانات والعلوم لإحراز تقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛
- (د) حماية كوكبنا من خلال تعزيز التأزر بين تنفيذ خطة عام 2030 والنهوض بالعمل المناخي؛
- (هـ) التصدي للفقر وعدم المساواة، بحيث لا يُترك أحد خلف الركب في التعافي من الأزمات المتداخلة؛

#### (و) تعزيز عمل الإدارة بشأن الإسقاطات والمسائل المستجدة.

- 9 - ومجالات العمل المسلط عليها الضوء في خطة العمل لعام 2024 مرحلة من خطتي العمل لعامي 2022 و 2023، مما يشير إلى اتساق في النهج والتوجه الاستراتيجي. وعلى وجه التحديد، سلّطت الاستراتيجية الضوء على نهج الإدارة المتمثل في العمل والمرونة والمساءلة، وأبرزت العمل المشترك بين الشعب والشراقات مع الأمم المتحدة والكيانات الأخرى، وشددت على دقة عملية تحديد الأهداف وتقييم عمل

(2) من المقرر تنقيح مجالات العمل هذه في عام 2028.

الإدارة، بما في ذلك مساءلة كبار المديرين. واستمر التفكير في أوجه المواءمة مع المجالات ذات الأولوية في اجتماعات المديرين كل أسبوعين، واجتماعات مجلس التحرير مرتين في السنة، والفعاليات المخصصة على مدار العام

10 - وعلاوة على ذلك، دعمت وحدة البرامج والرصد والتقييم التابعة لوكيل الأمين العام الشعب في توفير البيانات المتعلقة برصد النواتج في الوحدة البرمجية لتطبيق الإدارة الاستراتيجية على نطاق الأمانة العامة بأوموجا. وتطبيق الإدارة الاستراتيجية هو نظام التسجيل الرسمي لتسجيل الخطة البرنامجية المعتمدة ورصد تنفيذها. ومن المتوقع أن تدخل جميع الشعب المعلومات المتعلقة برصد الأداء في تطبيق الإدارة الاستراتيجية على أساس ربع سنوي. وقد استعرضت شعبة التحول المؤسسي والمساءلة التابعة لإدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال البيانات المتعلقة بحالة تنفيذ المنجزات المستهدفة والنتائج، وعرضتها في تقرير الرصد الخاص بالإدارة. وطُلب إلى الشعب أن تكفل اتساق الأرقام المبلغ عنها في تطبيق الإدارة الاستراتيجية مع الأرقام الواردة في الخطة البرنامجية المقترحة ووثيقة الميزانية لفترة اللاحقة.

11 - وأظهرت البيانات الواردة في تقرير الرصد الخاص بالإدارة لعام 2023 (الصادر في كانون الأول/ديسمبر 2023) أن من بين 34 نتيجة إجمالية كان من المقرر تنفيذها في عام 2023، اكتمل تنفيذ 32 نتيجة، وتأخر تنفيذ اثنتين؛ ومن بين 189 منجزا مستهدفا كان من المقرر تنفيذه في عام 2023، اكتمل تنفيذ 184 منجزا مستهدفا، وتأخر تنفيذ 3 منجزات مستهدفة، وألغي أحدها، وتأجل تنفيذ آخر.

12 - وأخيرا، استُخدم تقرير الملامح الرئيسية السنوي للإدارة، الصادر عن دائرة التخطيط الاستراتيجي والاتصالات في مكتب وكيل الأمين العام، مدخلات أعدت على نطاق الإدارة كلها. وتقود شعب بعينها عملية إعداد فرادى فصول التقرير، بالاشتراك مع زملاء من الشعب الأخرى، مما يسمح بتقديم التقارير المتكاملة عن النتائج. وجرت مواءمة تقرير الملامح الرئيسية أيضا مع مجالات العمل التي أكد عليها الضوء في خطة العمل.

#### تحديد نقاط عمل للدعم المتكامل لأهداف التنمية المستدامة

13 - لدى تناول الجزء الثاني من التوصية، اعتُبر وضع نهج متكامل عبر الأبعاد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة الهدف الرئيسي للخطة الاستراتيجية. وتضمنت الخطة أحكاماً تقتضي العمل عن كثب مع كيانات الأمم المتحدة، مثل اللجان الاقتصادية الإقليمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). وعززت الإدارة تعاونها مع الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إعداد موجزات الأمين العام السياساتية بشأن تجاوز الناتج المحلي الإجمالي وإصلاح الهيكل المالي الدولي لدعم خطتنا المشتركة وأهداف التنمية المستدامة. وواصلت الإدارة أيضا التعاون مع كيانات الأمم المتحدة، بما فيها اللجان الاقتصادية الإقليمية، في إعداد المنشورات الرئيسية، بما في ذلك تقرير الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم، وتقرير فرقة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات المعنية بالانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا بشأن تمويل التنمية المستدامة، والتقرير السنوي المتعلق بالتقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

### تحديد نقاط العمل لأوجه الترابط بين المجالات الوظيفية للإدارة

14 - استجابة للجزء الأخير من التوصية، تضمنت الخطة الاستراتيجية أحكاماً لتعزيز التكامل بين الوظائف الرئيسية الثلاث للإدارة: دعم العمل الحكومي الدولي، والتحليل، وبناء القدرات. واسترشدت السياسات الداخلية بالخطة الاستراتيجية وكمثلها في تحقيق الاتساق على نطاق الإدارة كلها، مثل استراتيجية وخطة التواصل، والمبادئ التوجيهية لمجلس التحرير. وأنشأت الإدارة الفريق العامل المخصص التابع لمجلس التحرير ليكون هيئة فرعية تابعة لمجلس التحرير على مستوى الإدارة العليا، لكي يجتمع دورياً ويحدد مجالات التحليل الشامل التي تقع خارج نطاق خبرة شعبة بعينها. ويرأس الفريق العامل المخصص الأمين العام المساعد للتنمية الاقتصادية وكبير الاقتصاديين، ويوفر الفريق العامل حيزاً للموظفين على مستوى العمل للتعبير عن رؤية الإدارة لعملهم التحليلي، ومكاناً للمناقشة الاستراتيجية وصقل التنسيق والتعاون على نطاق البرامج الفرعية للإدارة.

15 - واستهدف التقييم الداخلي للقيادة الفكرية والعمل التحليلي في الإدارة، الذي أُجري بتكليف من وحدة البرامج والرصد والتقييم التابعة لمكتب وكيل الأمين العام، ضمان التنسيق الفعال في عمل شُعبها كله ومواءمته مع المجالات ذات الأولوية. واقترحت الإدارة في التقييم ست توصيات قُدمت أولاً إلى مجلس التحرير في كانون الأول/ديسمبر 2022. وبعد سلسلة من المشاورات المتعمقة مع الشعب، دعمتها مذكرة من وكيل الأمين العام لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في 6 تموز/يوليه 2023 وعرض آخر إلى مجلس التحرير في كانون الأول/ديسمبر 2023، طُرحت 33 نقطة عمل وتتبع المكتب التقدم المحرز (انظر الفقرة 45 من هذا التقرير لمناقشة أكثر استفاضة بشأن تلك التوصيات).

16 - وبفضل هذا التخطيط الاستراتيجي المعزز، تمكنت الإدارة من الاستجابة على نحو أكثر مرونة للتحديات التي واجهتها فيما بعد. فعلى سبيل المثال، عُمِد دعم الإدارة لنظام المنسقين المقيمين بسلسلة في أعمال جميع الشعب، كما يتضح من خطط البرامج الفرعية المدرجة في ملزمة الميزانية السنوية. وأتاح تحسن التعاون بين الشعب أيضاً تجميع الموارد لإنتاج منتجات معينة، مثل منشور الإدارة الأخير عن الشيوخوخة.

17 - وبناء على ما ورد أعلاه، يعتبر مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن هذه التوصية قد نفذت.

## التوصية 2

الاستفادة من اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية واللجنة التنفيذية الموسعة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية

18 - فيما يلي نص التوصية 2:

نظراً للأهمية البالغة للتنسيق الفعال دعماً لخطة عام 2030، ينبغي للإدارة، بوصفها منظّمة اجتماعات اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، أن تزيد من الاستفادة من إمكانات اللجنة التنفيذية بوصفها آلية للتنسيق الفعال بين كيانات الأمانة العامة في إطار ركيزة التنمية. وينبغي أن تضع، بعد التشاور مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، خطة للقيام بتحسينات تشمل منجزات مستهدفة واضحة، وجدول زمنية، وآلية للتقييم.

مؤشرا الإنجاز: اقتراح لتعزيز عمل اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية واللجنة التنفيذية الموسعة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛ وتقديم أدلة على أن الاقتراح قد جرى

إطلاع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك مكتب التعاون الإنمائي، واللجان الاقتصادية الإقليمية وغيرها من أصحاب المصلحة في الأمم المتحدة، عليه ومناقشته معهم، وأصدر.

19 - استجابة لهذه التوصية، سخرت الإدارة دورها بوصفها منظمة للاجتماعات لتعزيز الإمكانات التنسيقية للجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية واللجنة التنفيذية الموسعة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وعوضاً عن وضع مقترح لتعزيز عمل اللجنتين التنفيذيتين، ركزت الإدارة على الاضطلاع بدورها بوصفها منظمة اجتماعات الفريق الأساسي للجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية (رؤساء اللجان الاقتصادية الإقليمية والأونكتاد). على سبيل المثال، عُقد اجتماع للمجموعة الأساسية في 13 تموز/ يوليو 2022 لدراسة التحضير لمؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة ومناقشة تأثير الأزمة الأوكرانية على العولمة، بما في ذلك تقلص الحيز المالي والآثار المترتبة على التمويل والأمن الغذائي. وأتاحت هاتان المناقشتان الفرصة للعمل المشترك والتعاون الهادف وتعزيز الروابط بين أعضاء الفريق الأساسي.

20 - وعلاوة على ذلك، انضم أعضاء الفريق الأساسي أيضاً إلى المجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية بوصفهم أعضاء بحكم المنصب. وقد كفل إدماج هؤلاء الأعضاء في المجلس تمثيلاً أكبر للأصوات الإقليمية مع تعزيز الصلة بين توصيات المجلس وعمل الأمم المتحدة.

21 - ومن خلال تعزيز التنسيق بين الفريق الأساسي على مستوى الرؤساء، وكذلك من خلال التعاون بين الوكالات على مستوى العمل، نظمت الإدارة بنجاح المنتديات السياسية الرفيعة المستوى ومؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة لعام 2023. وشاركت الإدارة أيضاً، إلى جانب أعضاء الفريق الأساسي، في صياغة وإطلاق المنتجات التحليلية الرئيسية لإثراء العمليات الحكومية الدولية وصياغة الإعلان السياسي لمؤتمر القمة، بقيادة الدول الأعضاء، بما في ذلك:

- فريق الاستجابة للآزمات العالمية المعني بالغذاء والطاقة والتمويل، الموجز رقم 1، "الأثر العالمي لحرب أوكرانيا على منظومات الغذاء والطاقة والتمويل"
- خطة الأمين العام لتحفيز أهداف التنمية المستدامة من أجل تنفيذ خطة عام 2030
- خطتنا المشتركة، الموجز السياساتي رقم 4، "إضفاء القيمة على الأشياء ذات الأهمية - إطار عمل لتجاوز الناتج المحلي الإجمالي"
- خطتنا المشتركة، الموجز السياساتي رقم 6، "إصلاح الهيكل المالي الدولي"
- المطبوعات الرئيسية مثل تقرير الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم والتقارير المرحلي السنوي عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

22 - وشملت النتائج الأخرى المترتبة على تعزيز التنسيق مع الفريق الأساسي للجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية التعاون عبر فريق الاستجابة للآزمات العالمية المعني بالغذاء والطاقة والتمويل أثناء جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، والمناقشات المتعلقة بتمويل التنمية و "تجاوز الناتج المحلي الإجمالي"، وتجميع الدروس المستفادة من الاستعراضات الوطنية الطوعية التي سيجري تبادلها في منتديات التنمية الإقليمية.

23 - وبناء على ما ورد أعلاه، يعتبر مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن هذه التوصية قد نفذت.

### التوصية 3

#### استراتيجية تنمية القدرات

24 - فيما يلي نص التوصية 3:

ينبغي للإدارة أن تنفذ بالكامل الخطوات المحددة في استراتيجيتها لتنمية القدرات. وينبغي أن تضع شروطاً و/أو آليات إضافية من أجل:

(أ) تعزيز إطار الرصد والتقييم لعملها في مجال تنمية القدرات، بما في ذلك قياس النتائج المتوقعة؛

(ب) توسيع نطاق تغطية التقييمات لضمان أن تحظى المشاريع ذات النفقات المرتفعة، بما في ذلك من الموارد الخارجة عن الميزانية، بتغطية كافية بناء على التشاور والاتفاقات المنقحة مع الجهات المانحة؛

(ج) ضمان استخدام الدروس المستفادة من تلك التقييمات والاستعراضات ذات الصلة ودمجها في مرحلتها الخاصتين بالتخطيط والتصميم، بما في ذلك جمع الأموال لضمان استمرار تقديم الدعم للبلدان في تنفيذ خطة عام 2030.

مؤشر الإنجاز: تحسين رصد وجودة وتغطية التقييمات، مع الأخذ في الاعتبار البنود من (أ) إلى (ج) أعلاه.

25 - استجابة للتوصية، نُفذت استراتيجية الإدارة لتنمية القدرات من خلال خطة مكونة من سبع نقاط نُفذت في عامي 2021 و 2022. ونفذت الإدارة معظم الإجراءات المبينة.

#### تعزيز الرصد والتقييم لعمل الإدارة في مجال تنمية القدرات

26 - استجابة للجزء الأول من هذه التوصية، عزز مكتب إدارة برامج تنمية القدرات إطار الرصد والتقييم لعمله في مجال تنمية القدرات من خلال تركيز جهده على جمع بيانات أفضل، عن طريق إدماج معايير الإبلاغ المشترك الموضوع حديثاً بجهود مشتركة؛ وبناء على ذلك، قام بتحديث مبادئه التوجيهية ونماذج الإبلاغ الخاصة به، بما في ذلك مرقب تعقب رئيسي لرصد أنشطة البرنامج العادي للتعاون التقني. وإضافةً إلى ذلك، بذلت جهود متضافرة لتبسيط البيانات المستقاة من القضايا الشاملة لعدة قطاعات مثل القضايا الجنسانية وحقوق الإنسان وإدماج ذوي الإعاقة. وكان لازماً أن تقيس جميع وثائق المشاريع والتقييمات وتعكس مدى إدماج القضايا الشاملة لعدة قطاعات في أنشطة تنمية القدرات ذات الصلة.

27 - وعلى الرغم من العجز في قدرات التقييم المدربة، كفلت الإدارة أن ينصب تركيز جميع التقييمات الداخلية على النتائج، وكذلك على إدماج المسائل الشاملة لعدة قطاعات. وشُدِّد على التركيز على النتائج في المبادئ التوجيهية المنقحة للإدارة فيما يتعلق بتقييم مشاريع تنمية القدرات.

#### توسيع نطاق تغطية التقييم

28 - استجابة للجزء الثاني من التوصية الداعي إلى تحسين تغطية التقييمات الداخلية، شددت الإدارة على أهمية التقييمات على مستوى المشاريع في مفاوضاتها مع الجهات المانحة وفي تخصيص الأموال لكل

مشروع. وشُجِع إجراء تقييم نهائي مستقل لجميع المشاريع المتعددة السنوات التي يبلغ عمرها سنتين أو أكثر، وللمشاريع التي تزيد قيمتها عن 300 000 دولار من حيث تمويل الجهات المانحة أو تقاسم التكاليف. واختير مشروع واحد على الأقل من مشاريع حساب التنمية للتقييم في كل دورة. وعلى الرغم من هذه التدابير، شهد عدد تقييمات مشاريع تنمية القدرات انخفاضا حادا في عام 2023. وانتهت ثلاثة مشاريع لحساب التنمية في عام 2023 بتكلفة إجمالية من ميزانية حساب التنمية قدرها 1,59 مليون دولار. واختير مشروع واحد لحساب التنمية بقيمة 547 236 دولار للتقييم. وبلغ إجمالي الميزانية المخصصة للتقييم 18 000 دولار.

#### دمج الدروس المستفادة في التخطيط والتصميم

29 - في إطار استراتيجية تنمية القدرات، استحدثت الإدارة آليات للمساعدة في إثراء بيانات الحصيلة الناتجة عن رصد وتقييم أنشطة تنمية القدرات في وضع وتخطيط مشاريع تنمية القدرات. ولهذا الغرض، أنشئ الفريق الاستشاري التقني لتنمية القدرات وكُلف بالنظر في تقييمات المشاريع السابقة. واستكملت هذه الآلية المبادئ التوجيهية لإعداد وثائق المشاريع للشريحة الرابعة عشرة، التي أُبرزت فيها الدروس المستفادة من التقييمات السابقة التي يتعين إدماجها في المقترحات.

30 - وإضافةً إلى ذلك، أنشئ مرقب لتعقب التوصيات على مستوى الإدارة لتقديم استعراض شامل لحالة التوصيات المنبثقة عن التقييم، وقر منبرا لرصد التقدم المحرز وتحديد المواضيع والتوصيات المتكررة التي يمكن أن يفيدها العمل المشترك وتيسير تقديم التقارير إلى الهيئات الرقابية. وشمل مرقب التعقب تقييمات داخلية لمشاريع الإدارة وبرامجها لتنمية القدرات، فضلا عن تقييمات مواضيعية وشاملة لعدة قطاعات (انظر الجدول 1).

#### الجدول 1

##### التوصيات المشمولة في مرقب تعقب التقييم التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، 2021-2023

| المجموع                                               | نُفذت أو قيد التنفيذ | في انتظار التحديث |   |
|-------------------------------------------------------|----------------------|-------------------|---|
| وصيات منبثقة عن تقييمات تنمية القدرات                 | 25                   | 16                | 9 |
| تقييم أثر منشورات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية | 13                   | 12                | 1 |
| تقييم فعالية القيادة الفكرية والعمل التحليلي للإدارة  | 6                    | 6                 | — |
| عداد الإدارة لتقارير الأمين العام                     | 6                    | 6                 | — |

المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

31 - وأشار الموظفون الذين أجريت مقابلات معهم إلى أن تقييم المشروع المشترك بين الشعب "تعزيز قدرات أقل البلدان نموا من أجل وضع استراتيجيات مستندة إلى الأدلة ومتسقة وممولة تمويلًا جيدًا، لتنفيذ خطة عام 2030" كان له أثر في توجيه تصميم المشروع. واستشهد كذلك بتقييم مشروع حساب التنمية 1617AH باعتباره ذا أثر إيجابي، من خلال إيجاده الزخم اللازم لالتماس التمويل التكميلي.

32 - وبناء على ما ورد أعلاه، يعتبر مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن هذه التوصية قد نفذت.

#### التوصية 4

##### تعميم المنشورات وفائدتها

33 - فيما يلي نص التوصية 4:

ينبغي أن تواصل الإدارة تعزيز تقييم النتائج المتوخاة، بطرق منها تعزيز نشر وفائدة نواتجها في مجال البحث والتحليل. وينبغي لها أن تعزز نطاق توزيع منشوراتها وفائدتها من خلال ما يلي:

(أ) إجراء دراسة تتضمن توصيات واضحة وقابلة للتنفيذ لتحسين تقييم تعميم منشورات الإدارة وفائدتها؛

(ب) وضع نموذج لتقييم نطاق توزيع وفائدة منشورات الإدارة يدمج التوصيات المنبثقة عن الدراسة؛

(ج) استكمال الاستعراضات الدورية لمنشورات الإدارة باستخدام مبادئ توجيهية وأدوات ومصادر جديدة، على النحو المحدد في نموذج تقييم نطاق توزيع منشورات الإدارة وفائدتها.

مؤشر الإنجاز: تعزيز القدرة على تقييم النتائج المتوخاة من المنشورات.

##### تحسين تقييم تعميم منشورات الإدارة وفائدتها

34 - استجابة للجزء الأول من هذه التوصية<sup>(3)</sup>، أجرت وحدة البرامج والرصد والتقييم تقييماً داخلياً لأثر منشورات الإدارة. وأكمل إنجاز هذا التقييم الذاتي في كانون الثاني/يناير 2021. وتضمنت خطة العمل الواردة في التوصيات المنبثقة عن التقييم الداخلي 13 توصية تنص على خطوات قابلة للتنفيذ لتحسين تقييم تعميم منتجات الإدارة وفائدتها. وفي كانون الثاني/يناير 2024، كانت 5 توصيات من أصل 13 توصية قد نُفذت. وشملت هذه التوصيات القيام بإجراءات لمرة واحدة، والحصول على تراخيص لمجموعتين من البرامجيات، وإنشاء فهرس للمنشورات مع دراسة استقصائية قبل التنزيل على الصفحة الرئيسية للإدارة، وإدخال مرشح لمعدل زيارة الصفحة قائم على خدمة Google Analytics لمراقبة صفحات الويب. وكان ثمة 7 توصيات قيد التنفيذ، تشمل استكشاف الفرص المتاحة لإعادة تجميع نتائج التقارير في صيغ ميسرة، وضبط توقيت إصدار المنشورات ليتزامن مع الأحداث أو المعالم الرئيسية ذات الصلة، واستكشاف إمكانية اقتران المنشورات بحملات تسويقية وإعلامية أوسع نطاقاً. وتقتضي التوصية الأخيرة، التي لم تنفذ بعد، تكرار الدراسة الاستقصائية للقراء على أساس نصف سنوي؛ ومن المتوقع حالياً طرحها في الربع الأخير من عام 2024.

35 - واستجابة للتوصيات المتعلقة بالتقييم الداخلي، استحدثت الإدارة فهرساً للمنشورات، بما في ذلك دراسة استقصائية متصلة بالتنزيل للحصول على معلومات مفصلة عن مستخدمي المنشورات. ويتضمن الفهرس قائمة موحدة بجميع المنشورات الرئيسية للإدارة، وقد أُدمج مع المبادئ التوجيهية لمجلس التحرير في

(3) أكمل مكتب خدمات الرقابة الداخلية تقييم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية كتنفيذ لمدير البرنامج في حزيران/يونيه 2020 (الوثيقة IED-19-015)، وبدأت الإدارة في تنفيذ التوصيات الواردة فيه. وصدر ذلك التقرير لاحقاً بوصفه تقرير لجنة البرنامج والتنسيق (E/AC.51/2021/5) الذي يستند إليه هذا التقييم.

الواجهة الخلفية. وكان الفهرس بأكمله مزوداً بخاصية البحث وأتاح إمكانية الاطلاع بصورة مجانية وآنية على منشورات الإدارة. وجرى رصد الدراسة الاستقصائية المتعلقة بتنزيل منشورات الإدارة بانتظام، وأدرجت البيانات المستمدة من الدراسة الاستقصائية في تقرير الرصد السنوي للإدارة. وفي الدراسة الاستقصائية لعام 2023، سألت الإدارة 224 مستخدماً عن مدى الفائدة التي ارتأوها للمنشور بعد تنزيله (أفادت نسبة 89 في المائة منهم بالحصول على أنه مفيد أو مفيد للغاية) ومدى مساهمة المنشور في معرفتهم بقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمستدامة (أفادت نسبة 85 في المائة بمساهمة بقدر لا بأس به أو قدر كبير).

36 - وإضافةً إلى ذلك، وبموجب المبادئ التوجيهية لمجلس التحرير، يجب أن يكون كل منشور رئيسي مصحوباً بخطة اتصال، تقدّم إلى مجلس التحرير لاستعراضها قبل ستة أشهر على الأقل من إصدار المنشور، للمساعدة في توضيح النتائج المتوخاة من كل منشور. ورافق كل منشور رئيسي كذلك فعالية إصدار حظت باهتمام إعلامي. وأعقب ذلك حملة إعلامية على الإنترنت وعلى وسائل التواصل الاجتماعي.

#### وضع نموذج لتقييم نطاق توزيع وفائدة منشورات الإدارة

37 - من أجل معالجة الجزء الثاني من التوصية، قدم التقييم الداخلي نموذجاً للوحة متابعة للأثر، يجري فيها تحليل وتلخيص مقاييس الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي والإحالة المرجعية في صورة مقياس للقيم الإجمالية يُستَرسَد به في تقييم أداء القنوات المختلفة مع مرور الوقت. وأدرجت البيانات المستمدة من لوحة المتابعة في التقرير الفصلي لرصد الاتصالات الذي أطلع عليه، وعلى تقرير الرصد الخاص بالإدارة، وكيل الأمين العام، والأمين العام المساعد، والمديرون، ومنسقو الاتصال، ومنسقو الرصد والتقييم، وشبكة التخطيط الاستراتيجي والاتصالات.

#### استكمال الاستعراضات الدورية لنطاق توزيع منشورات الإدارة وفائدتها

38 - استجابة للجزء الثالث من التوصية، نُشرت البيانات المتعلقة بنطاق توزيع منشورات الإدارة وفائدتها كل ثلاثة أشهر في تقرير رصد الاتصالات، وترد بصورة مختصرة في تقرير الرصد الخاص بالإدارة. وإضافةً إلى ذلك، نُشرت النتائج على مستوى النواتج في تقرير الملامح الرئيسية السنوي للإدارة، المتاح على الموقع الشبكي للإدارة. وركز تقرير الملامح الرئيسية على مجالات مواضيعية مختارة، واشتركت الشعب في صياغة الفصول على أساس المجال الذي قَدّم عملها مساهمة فيه. وأتاحت المنهجية والنماذج المستخدمة لإعداد تقرير الملامح الرئيسية تلاحق الأفكار والاستخدام الفعال للموارد وعززت فكرة أن الشعب لا تخطط أو تعمل أو تقيّم النواتج كل بمعزل عن الأخرى.

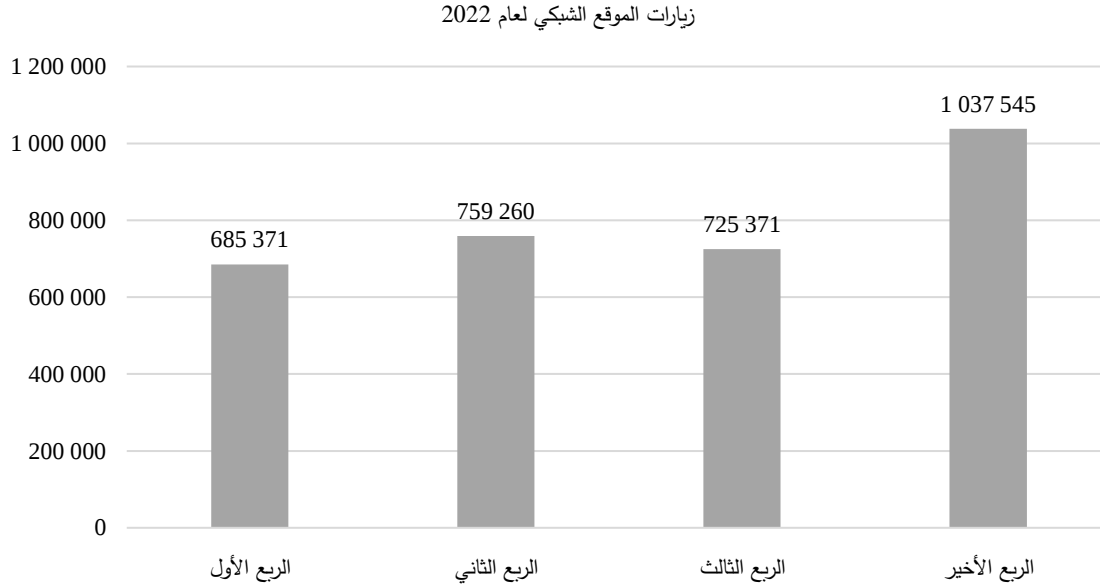
39 - وتضمّن تقرير الملامح الرئيسية نتائج على مستوى النواتج مستمدة من الأعمال التي اضطلعت بها الإدارة في مجالات تعزيز العمل على الصعيد الحكومي الدولي وبناء القدرات وأعمال البحث والتحليل. على سبيل المثال، شكّل تقرير تمويل التنمية المستدامة لعام 2023 أساس المناقشة في منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية، واستُرسَد به في معرض الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة، وهو منصة تجمع بين المسؤولين الحكوميين والمستثمرين من أجل فرص الاستثمار المستدام التي تدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

40 - وأدى إصدار فهرس المنشورات والدراسة الاستقصائية المتعلقة بالتنزيل، إلى جانب تعزيز التوعية والاتصال لدى إصدار كل منشور رئيسي، إلى تحسن كبير في نطاق توزيع منشورات الإدارة وفائدتها، على

النحو المطلوب في التوصية. على سبيل المثال، فقد زاد عدد الزيارات إلى الموقع الشبكي الرئيسي للإدارة<sup>(4)</sup> إلى الضعف تقريباً بين الربعين الأول والأخير من عام 2022، كما هو موضح في الشكل أدناه.

الشكل

عدد الزيارات إلى الموقع الشبكي الرئيسي لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بين الربعين الأول والأخير من عام 2022



المصدر: تقرير رصد الاتصالات الخاص بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الربع الأخير من عام 2022.

41 - وبناء على ما ورد أعلاه، يعتبر مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن هذه التوصية قد نفذت.

## التوصية 5

### الإصلاح التنظيمي

42 - فيما يلي نص التوصية 5:

ينبغي أن تواصل الإدارة وضع خطط عمل وتوجيهات على مستوى الإدارة بشأن تنفيذ الإصلاحات في المرحلة 3 من مراحل الإصلاح التنظيمي. وفيما بعد، ينبغي مواصلة إبلاغ توجيهات وكيل الأمين العام بشكل منهجي إلى موظفي الإدارة وأصحاب المصلحة الرئيسيين. وينبغي لدى اتخاذ خطوات متواصلة لتنفيذ إصلاح الإدارة:

(أ) الاستفادة من الطرائق المحددة لتقديم الدعم إلى المنسقين المقيمين، بما في ذلك مواصلة

نشر مبادئ توجيهية عملية بشأن الدعم الاستراتيجي والفني الذي ستقدمه الإدارة؛

(ب) الاستفادة من العمل الجاري القيام به، مع وضع مذكرة مفاهيمية تحدد بوضوح دور

الإدارة في مجال القيادة الفكرية وأهدافها وغاياتها، والإجراءات الملموسة والمنجزات

(4) متاح على الرابط التالي: [www.un.org/en/desa/](http://www.un.org/en/desa/).

المستهدفة والآليات المحددة التي ستدعمها لتعزيز عملها في هذا المجال، وتحدد الأساليب التي ستستخدمها لدعم النهج المتكاملة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في جميع الأبعاد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي؛

(ج) إدراج مواصلة تحسين المذكرة المفاهيمية لشبكة الاقتصاديين التابعين للأمم المتحدة في إطار اختصاصات وتوجيهات كاملة لأصحاب المصلحة الرئيسيين؛

(د) وضع مؤشرات رصدٍ لتتبع تنفيذ إصلاح الإدارة؛

(هـ) مواصلة إبلاغ موظفي الإدارة وأصحاب المصلحة الرئيسيين بأهم المعلومات ذات الصلة.

مؤسراً الإنجاز: خطة تنفيذ المرحلة 3 من الإصلاح على مستوى الإدارة؛ وتوجيهات ذات صلة للموظفين وأصحاب المصلحة تتضمن البنود من (أ) إلى (هـ) أعلاه.

#### دعم نظام المنسقين المقيمين

43 - استجابة للجزء الأول من التوصية، واصلت الإدارة تقديم مبادئ توجيهية لنهجها إزاء دعم نظام المنسقين المقيمين بعد إصلاحه<sup>(5)</sup>. وشمل ذلك نهجاً استراتيجياً لعام 2021 لدعم التحليل القطري المشترك، وتطور إلى سياسة تتبعها الإدارة للدعم على المستوى القطري في سياق نظام المنسقين المقيمين المعتمد في أيار/مايو 2023. وتحدّد في هذه السياسة المجالات والبلدان ذات الأولوية لتلقي الدعم الذي تقدمه الإدارة على الصعيد القطري من خلال التحليل القطري المشترك وإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. واستكملت هذه السياسة إجراءات التشغيل القياسية التي سبق اعتمادها في شباط/فبراير 2020 بشأن إشراك المنسقين المقيمين في الأنشطة القطرية للإدارة. واعترافاً بمحدودية الموارد المتاحة، ساعد نهج الإدارة الجديد إزاء التحليل القطري المشترك على إعطاء الأولوية لدعم صياغة واستعراض التحليلات القطرية المشتركة للدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية التي هي أيضاً من أقل البلدان نمواً/أو في أفريقيا. وقدمت الإدارة الدعم لإعداد التحليلات القطرية المشتركة وأطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة عن طريق زيادة النظر في قضايا الاقتصاد الكلي وغيرها من قضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية، تبعا لاحتياجات البلد وسياقه.

#### توفير القيادة الفكرية

44 - من أجل تنفيذ الجزء الثاني من التوصية، أُجري التقييم الداخلي المتطرق إليه في الفقرة 15 من هذا التقرير، بشأن القيادة الفكرية والأعمال التحليلية في الإدارة من أجل المساهمة في تعزيز دور الإدارة في توفير القيادة الفكرية بشأن التنمية المستدامة. واكتمل إعداد مشروع التقييم في تشرين الأول/أكتوبر 2022 وقُدّم إلى كبار المديرين في معتكف مجلس التحرير التابع للإدارة في 9 كانون الأول/ديسمبر 2022. وبناء على التوصية المنبثقة عن التقييم، صاغت الإدارة، في مذكرة داخلية مؤرخة 6 تموز/يوليه 2023، تعريفها العملي للقيادة الفكرية على النحو التالي:

(5) وفقاً للتعليمات التي تلقتها الإدارة في رسالة من الأمين العام مؤرخة 28 كانون الأول/ديسمبر 2018.

يستتبع ذلك التحلي بنظرة متبصرة بشأن القضايا الناشئة في مجال التنمية المستدامة وتطوير حلول فعالة وشاملة للجميع ومبتكرة واستراتيجية؛ وبناء القدرات وتعبئة المجتمع العالمي لاتخاذ إجراءات تحمي مستقبل الناس والكوكب.

45 - وتضمن التقييم الداخلي ست توصيات، حُدد على أساسها 33 بند عمل لتعزيز التعاون داخل الإدارة ومع أصحاب المصلحة الخارجيين، ونشر منتجاتها، والموارد البشرية، والتدريب. ومن خلال القيادة والتوجيه والمساءلة المستمرة من جانب مكتب وكيل الأمين العام، استمر تنفيذ التوصيات في جميع الشعب التسع في الإدارة.

46 - وكما هو مذكور أعلاه، استُخدمت المبادئ التوجيهية المحدثة لمجلس التحرير الصادرة في عام 2023 لتنفيذ بنود العمل فيما يتعلق بإعداد المنشورات من خلال توحيد الآليات والعمليات والنماذج التي يتعين اتباعها في المراجعة التحريرية. وتجلت كذلك المناقشات الأولية غير الرسمية بشأن النهج المتكاملة ودور الإدارة في مجال القيادة الفكرية في مساهمتها في النهوض بدور العلم والتكنولوجيا والابتكار في تحقيق خطة عام 2030 ومساعدة الدول الأعضاء على الاستعداد للقرن المقبل من خلال ولايات الإدارة وبرامجها المتنوعة المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار<sup>(6)</sup>.

47 - وكمثال على القيادة الفكرية المعززة، تقوم الإدارة، إلى جانب الأونكتاد، بمهام أمانة المنتدى السنوي لأصحاب المصلحة المتعددين المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة منذ عام 2015. وبدعم من الإدارة، وضعت عدة بلدان خرائط طريق بشأن العلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة - وهي خطط تعاونية متعددة أصحاب المصلحة لبناء البنية التحتية والقدرات في مجالات البحث والتطوير والابتكار وتعزيز المساواة بين الجنسين. وإضافة إلى ذلك، شرعت الإدارة، على الصعيد العالمي، في إقامة شراكة في العمل بشأن خرائط الطريق المتعلقة بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة، بينما قدمت الإدارة، على الصعيد الإقليمي، بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، الدعم إلى التحالف المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأفريقيا. وأوجدت هذه المبادرات أوجه تآزر وتكامل أقوى في مجال سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار، والمساعدة التقنية، وما يتصل بذلك من تنمية القدرات في الدول الأعضاء. وإضافة إلى ذلك، قامت الإدارة بدور الأمانة لدعم فريق مستقل من العلماء في إعداد تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي كل أربع سنوات. وشكل التقرير جزءاً من الجهد المبذول لتعزيز التفاعل بين العلوم والسياسات، على النحو الذي طلبته الدول الأعضاء في الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو +20.

48 - وفيما يتعلق باضطلاع الإدارة بدور القيادة الفكرية في مجالات أخرى، فقد نفذت الإدارة بانتظام دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية بشأن الحكومة الإلكترونية والمؤشر المحلي للخدمات الإلكترونية، اللذين

(6) كانت أداة العلم والتكنولوجيا والابتكار الرئيسية الداعمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة هي آلية تيسير التكنولوجيا التي وافقت عليها الدول الأعضاء في عام 2015 من خلال قرار الجمعية العامة 1/70 بشأن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وقرارها 313/69 بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية. وتولت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية دور الأمانة لجميع عناصر الآلية منذ إنشائها. وفي إطار الآلية، كانت الإدارة منسقة لاتحاد مؤلف من 48 عضواً من كيانات الأمم المتحدة يُعرف باسم فريق العمل المشترك بين وكالات الأمم المتحدة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة. واجتمع فريق العمل بانتظام ونظم عدة مسارات عمل تهدف إلى تعزيز التنسيق والاتساق والتعاون داخل منظومة الأمم المتحدة بشأن المسائل ذات الصلة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار فيما يتعلق بمبادرات بناء القدرات.

بحثا الكيفية التي يمكن بها للحكومة الإلكترونية أن تيسر تكامل السياسات فيما بين الدول الأعضاء. وأخيرا، دعمت الإدارة منتدى إدارة الإنترنت، الذي جمع أشخاصا من مختلف مجموعات أصحاب المصلحة في مناقشات بشأن السياسات العامة الرقمية. وتُوج عمل المنتدى فيما بين الدورات باجتماعات سنوية، وأُحيلت النواتج المنبثقة عنها إلى هيئات عالمية ووطنية لصنع القرار والمنظمات ذات الصلة.

#### تقييم شبكة الاقتصاديين التابعين للأمم المتحدة

49 - استجابة للجزء الثالث من التوصية، وعلى الرغم من استمرار عدم توافر معايير مرجعية لدور شبكة الاقتصاديين التابعين للأمم المتحدة، أرسلت توجيهات في هيئة رسالة من وكيل الأمين العام بالإدارة إلى رؤساء الكيانات، تشجع الزملاء المعنيين على الانضمام إلى الشبكة مع تلخيص إنجازاتها الرئيسية وسبل المضي قدماً. ولم تتل الشبكة تمويلا، وقد ساهم الأعضاء فيها بصفتهم الفردية كأقران مهنيين، وليس بوصفهم ممثلي مؤسسات. وكانت اجتماعات الشبكة تُعقد كل ثلاثة أشهر في شكل افتراضي، مع تقديم عروض ومناقشات بشأن الأحداث العالمية المقبلة، أو التقارير الأخيرة أو المقبلة، أو القضايا المواضيعية التي تهم أعضاء الشبكة.

50 - ومنذ التقييم الذي أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية، اكتسبت شبكة الاقتصاديين التابعين للأمم المتحدة مزيدا من الأهمية في النهوض بالتفكير والبحوث السياساتية بشأن قضايا التنمية الاقتصادية والمالية والاجتماعية الرئيسية الحالية والناشئة، لا سيما في سياق خطة عام 2030. وقد أُدمج في الشبكة أكثر من 150 خبيراً اقتصادياً قُطرياً، بمشاركة نشطة من أكثر من 50 خبيراً اقتصادياً في كل اجتماع. وتأتحت زيادة مشاركة الاقتصاديين القطريين للشبكة أن تصير منبرا معتمدا يلتقي فيه اقتصاديو منظومة الأمم المتحدة لتبادل وجهات النظر على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي. وساهمت زيادة المشاركة في تعزيز الدعم المقدم على الصعيد القطري وساعدت في استرشاد المناقشات على الصعيد العالمي بالاحتياجات على الصعيد القطري. وفي الوقت نفسه، سلطت المناقشات الجارية على المستوى العالمي الضوء على منظورات سياساتية مهمة يمكن أن يستفيد منها الاقتصاديون القُطريون في عملهم، بسبل منها مثلا اختيار المواضيع التي ستدرسها الشبكة في عام 2021. ونُشرت تقارير موجزة عن مواضيع مختارة، ونُظمت حلقات دراسية شبكية لعرضها على شبكة الاقتصاديين. وفي وقت لاحق، طُرحت دراسة استقصائية عالمية في عام 2022 حددت ثلاثة مواضيع يمكن للشبكة أن تقدم بصددتها إسهاما مهما، ألا وهي: الاقتصاد غير النظامي، والضرائب وأهداف التنمية المستدامة، والهجرة. وستصدر التقارير الموجزة في الربع الأول من عام 2024. وقد اضطلع الاقتصاديون القُطريون بدور رائد في إعداد عدة تقارير موجزة، حيث كفّلوا تسليط الضوء على التجارب القطرية وتأكدوا من جدوى التوصيات لعمل مكاتب المنسقين المقيمين.

51 - وعلاوة على ذلك، طوال فترة إدماج الاقتصاديين القُطريين في شبكة الاقتصاديين التابعين للأمم المتحدة، كان ثمة تنسيق وثيق بين مكتب التنسيق الإنمائي والإدارة لتبسيط الاتصال وتعزيز الفعالية. فعلى سبيل المثال، طلبت اللجنة التنفيذية من الشبكة في آذار/مارس 2023 تيسير التعاون الفني والتقني ودعم مكاتب المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية لوضع مجموعة من الرسائل ونقاط الحوار الرئيسية الموحدة بشأن تعاون الأمم المتحدة مع المؤسسات المالية الدولية. وأنشأت الإدارة، بالاشتراك مع مكتب التنسيق الإنمائي، فريق صياغة مكونا من الكيانات ذات الصلة، شمل عدة اقتصاديين قُطريين، للاستجابة لهذا الطلب.

### رصد مؤشرات إصلاح الإدارة

52 - استجابة للجزء الرابع من التوصية، استُخدمت عدة آليات لرصد الإجراءات التي تتخذها البرامج الفرعية للنهوض بالمجالات ذات الأولوية التي حددتها الإدارة. وشملت هذه التدابير مصفوفة تدار داخليا من قبل وحدة البرامج والرصد والتقييم لرصد التقدم المحرز في تنفيذ تقييم القيادة الفكرية الداخلية. وأُتاحت الخطة البرنامجية والميزانية المقترحتان للإدارة وتقرير الملاحم الرئيسية السنوي للإدارة مزيدا من التتبع الموجه نحو تحقيق النتائج لأنشطة البرامج الفرعية والأداء، على نحو ما جرت مناقشته سابقا في إطار التوصية 1، في الفقرة 12 من هذا التقرير.

### إبلاغ الموظفين وأصحاب المصلحة الرئيسيين بالإصلاح

53 - استجابة للجزء الخامس والأخير من التوصية، اتخذ مسؤولو الإدارة عدة مبادرات للتواصل مع الموظفين والكيانات الأخرى وأصحاب المصلحة الخارجيين بشأن المبادرات التي تضطلع بها الإدارة في الوفاء بالتزاماتها لدعم تنفيذ خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة. وإضافة إلى ذلك، فإن نشر تقرير رصد الاتصالات وتقرير الرصد الخاص بالإدارة كل ثلاثة أشهر، وتطوير التواصل بشأن إصلاح نظام المنسقين المقيمين، والدعم الذي تقدمه الإدارة للتحليل القطري المشترك، كل ذلك أتاح نظرة متعمقة مفيدة إلى عمل الإدارة. وقد عززت هذه المبادرات مجتمعة مدى إبلاغ الموظفين وأصحاب المصلحة الرئيسيين بالمعلومات المتعلقة بمبادرات الإصلاح.

54 - وبناء على ما ورد أعلاه، يعتبر مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن هذه التوصية قد نفذت.

## ثالثا - خاتمة

55 - اتخذت الإدارة خطوات مهمة لتنفيذ التوصيات الخمس الواردة في التقييم، مما أدى إلى تحقيق عدة نتائج إيجابية. وأفضى تعزيز التخطيط الاستراتيجي إلى تحسين الاتساق الداخلي وأتاح كذلك تجميع الموارد للمنتجات المشتركة بين الشعب وتقديم دعم أكثر اتساقا لنظام المنسقين المقيمين. واستُرشد بالمنتجات التحليلية الرئيسية، بما في ذلك تلك التي أعدت من خلال التعاون الوثيق مع الفريق الأساسي للجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، في مداوالات الدول الأعضاء في المنتدى السياسية الرفيعة المستوى ومؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة لعام 2023. وجرى تتبع التوصيات المنبثقة عن تقييمات مشاريع تنمية القدرات بصفة منهجية، وكُلف فريق استشاري تقني بالنظر في التقييمات المتعلقة بالمشاريع السابقة في مجال تطوير المشاريع وتصميمها. ومن خلال تنفيذ التوصيات، تمكنت الإدارة من إضفاء الطابع المؤسسي على الممارسات الرئيسية في خططها البرنامجية واستراتيجياتها وسياساتها ومبادئها التوجيهية. وأخيرا، ونتيجة للتوجيه المعزز، تمكنت الإدارة من زيادة فعالية وفائها بدعم نظام المنسقين المقيمين. وعزز ذلك أيضا دورها في مجال القيادة الفكرية على الصعيد العالمي وفي مجال تنظيم اجتماعات شبكة الاقتصاديين التابعين للأمم المتحدة.

## التعليقات الواردة من وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية بشأن مشروع التقرير

نشكركم على المذكرة المؤرخة 21 شباط/فبراير 2024 (IED-2024-00361) ومشروع التقرير المتعلق بالاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية المتعلقة بالتقييم البرنامجي لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (E/AC.51/2021/5).

وقد استعرض مشروع التقرير وتوافق الإدارة على نتائج الاستعراض والاستنتاج الذي خلص إليه مكتب خدمات الرقابة الداخلية ومفاده أن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية قد نفذت جميع التوصيات الخمسة المنبثقة عن التقييم. ونرحب بملاحظات مكتب خدمات الرقابة الداخلية والنتائج التي توصل إليها بشأن النواتج الإيجابية لتنفيذ هذه التوصيات.

وستواصل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تعزيز تخطيطها الاستراتيجي باتباع نهج متسق ومتكامل وبما يتماشى مع المجالات ذات الأولوية. وستواصل الإدارة أيضا تعزيز دورها في مجال القيادة الفكرية على الصعيد العالمي عن طريق تعزيز التعاون مع أصحاب المصلحة الرئيسيين لإنتاج منتجات تحليلية رئيسية وزيادة الدعم المقدم إلى المنسقين المقيمين. وسيستمر الاسترشاد بالدروس المستفادة من التقييمات في تخطيط وتصميم برامج الإدارة وعملها في مجال تنمية القدرات.

ونود أن نغتتم هذه الفرصة لنشكر شعبة التفتيش والتقييم التابعة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية، ولا سيما السيد خوان كارلوس بينا والسيدة زينب لطيف، على تعاونهما ودعمهما لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية خلال عملية الاستعراض هذه.

\* يعرض مكتب خدمات الرقابة الداخلية في هذا المرفق النص الكامل للتعليقات الواردة من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وقد بدأ العمل بهذه الممارسة تمثيلاً مع قرار الجمعية العامة 263/64 بناء على توصية اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة.